الرّسالة الإخبارية

مجلس نواب الشعب

مارس 2017 عدد 6

ملتقى حول: "إصلاح الضمان الاجتماعي في تونس :التحديات والحلول"

أشرف السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب على افتتاح ملتقى "إصلاح الضمان الاجتماعي في تونس : التحديات والحلول"، الذي تنظّمه الجمعية التونسية للقانون الإجتماعي والعلاقات المهنية يومي 27 و 28 مارس 2017 ، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية البرلمانية بمجلس نواب الشعب وبالشراكة مع المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية والمؤسسة الألمانية "فردريشايبريت". وقد حضر الملتقى كلّ من رئيس لجنة الصحّة والشؤون الاجتماعيّة ورئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الى جانب ثلّة من النوّاب وإطارات المجلس.

أكّد السيد محمد الناصر خلال كلمته في افتتاح الملتقى على أهميّة موضوع الضمان الاجتماعي مبيّناً أنه لا يمكن الخوض في هذه القضية المجتمعية إلاّ وفق نظرة تشاركية تسعى إلى إرساء توافق بين كل القوى المجتمعية السياسية والمدنية ومؤكّدا أن مساعي إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي لا يمكن أن تنجح إلاّ إذا انطلقت في إطار عقد اجتماعي جديد بين كل الشرائح والأصناف الاجتماعية.

وبيّن السيد محمد الناصر أن سياسات الضمان الاجتماعي تشكّل عاملا أساسيا في بناء التضامن بين الأجيال والأصناف الاجتماعية وفي تحقيق التوازن بينها.

وأوضح أن التحدي المركزي الذي تواجهه أنظمة الضمان الاجتماعي يكمن في التعجيل بإرساء إصلاح دائم وعادل ومتوازن يشكّل مسؤولية وطنية ويرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين: يخصّ الهدف الأول تحقيق التوازنات المالية لصناديق الضمان وتحسين مردوديتها، وهو ما يتطلب تشخيص الصعوبات والرهانات الاقتصادية و تبصّرا وإبداعا في ابتكار مصادر جديدة لتمويل الصناديق، كما يقتضي اعتماد مقاربة إصلاحية متمحورة على حزمة من الإجراءات والمبادرات المتناسقة والمتلائمة اجتماعيا وتشريعيا، وقابلة للتنفيذ على أساس وفاق وطني يقوم على حوار اجتماعي واسع، وتؤدي إلى بناء نظام للتغطية الاجتماعية الشاملة أكثر تطورا وعدلا وديمومة حتى ينتفع به كل أفراد المجتمع ويكون تعبيرا عن روح تضامنية وطنية. وتعرض رئيس مجلس نواب الشعب إلى الهدف الثاني والمتمثل في بناء نظام لتغطية اجتماعية شاملة ومستدامة يوفّر حدا أدنى من الدخل والتغطية الصحية الشاملة في إطار ما يسمى بالأرضية العامة للحماية الاجتماعية. مبيّنا في ذات الصدد أن مجلس نواب الشعب باعتباره ممثلا لطموحات الشعب التونسي ومشاغله هو الإطار المحرّك لعملية التأسيس لمنظومة ضمان اجتماعي تونسي جديد ناجع وعادل وعصري.

وتتمثّل أبرز التوصيات التي جاءت في نهاية اشغال الملتقى في ضرورة التشخيص السريع والدقيق وإعادة هيكلة المنظومة بأكملها على قاعدة الديمقراطية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة وتعصير المنظومة وتفعيل آليّات الشفافية والرّقابة من أجل محاربة التهرّب والاقتصاد غير المنظم. بالاظافة الى تعزيز مبدأ التّضامن والتّكافل والعدالة وحماية حقوق الأجيال القادمة. كما شدّدت مختلف الأطراف على أن الاصلاح يجب ان يتمّ خلال سنة 2018.

مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب في أرقام

06 وزراء تم الاستماع اليهم صلب اللّجان

10 منظمات من المجتمع المدني تمّ الاستماع اليها صلب اللّجان

11 مشروع قانون صادقت عليه الجلسة العامّة

نشاط مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس نواب الشعب سبعة اجتماعات خلال شهر مارس وذلك أيام 03 و09 و10 و14و17 و28 و30 .

وتمثلت أهم القرارات في ما يلي:

- دعوة ندوة الرؤساء للانعقاد يوم الجمعة 7 أفريل 2017
- توجيه جملة من الاسئلة الكتابيّة الصادرة عن عدد من النواب إلى أعضاء الحكومة.
- إحالة جملة من مشاريع ومقترحات قوانين على اللجان المعنية.
- تحديد مواعيد أسبوع الجهات لشهري مارس وماي كالتالي: من 20 إلى 25 مارس ومن 01 إلى 06 ماي 2017.
- تحديد جدول أعمال الجلسة العامة ليومي 28 و29 مارس 2017.
- الموافقة على خطة عمل مساعدة الرئيس المكلفة بالعلاقات الخارجية.

مجلس نواب الشعب

نشاط اللّجان

اللّجان التشريعيّة

o لجنة التشريع العام

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء

وافقت اللّجنة يومي 14 و16 مارس 2017 على مشروع القانون عدد 27/ 2017 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وصادقت على التقرير الخاص به. وكانت اللّجنة قد استمعت يوم 08 مارس الى كلّ من وزير العدل ورئيسة جمعية القضاة التونسيين و رئيس نقابة القضاة التونسيين ورئيس اتحاد القضاة الاداريين.

- أشار الوزير إلى ان مشروع القانون يأتي في سياق البحث عن حل للازمة المتعلقة بتركيز المجلس الأعلى للقضاء واستكمال تركيبته، كما أكد أن رئيس الحكومة غير مختص بالإمضاء على الترشحات.
- أشارت رئيسة جمعية القضاة إلى أن أكثر من ثلثي أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أعدوا خطة توافقية لحل هذه الأزمة تمّ توجيهها إلى السيد رئيس الجمهورية، كما حملت الحكومة مسؤولية هذه الأزمة بعدم إمضائها على الترشحات.
- اكد رئيس نقابة القضاة التونسيين ورئيس اتحاد القضاة الإداريين ان قرارات الترشيح كانت مخالفة للقانون، وأشارا الى ان الهيئة الوقتية احدثت شغورا في عديد الخطط مباشرة بعد الاعلان عن نتائج الانتخابات.

وأكّد أعضاء اللّجنة على أهميّة استكمال تركيز المجلس الأعلى للقضاء للمرور إلى إحداث المحكمة الدستورية التي ستحمي المسار الديمقراطي.

مشروع القانون المتعلق بتحوير التشريع الخاص بملك الدولة العمومي للطرقات

وافقت اللّجنة يوم 01 مارس 2017 على مشروع القانون عدد 26/ 2016 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بملك الدولة العمومي للطرقات. كما صادقت على التقرير النهائي المتعلق بمشروع القانون الأساسي عدد 19/ 2017 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاقية المتعلقة بتبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية إلى الخارج في المادة المدنية والتجارية المبرمة في إطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتاريخ 15 نوفمبر 1965.

مشروع القانون المتعلق بالمخدرات

تداول أعضاء اللّجنة خلال اجتماعهم يوم 02 مارس 2017 بخصوص الفصل 13 من مشروع القانون عدد 79/ 2015 المتعلق بالمخدرات. وقد أشار النواب إلى غياب المراكز المختصة في العلاج الطبي أو النفسي لمستهلك المخدّرات مبرزين دور الدولة في بعث مراكز تعنى بمعالجة مستهلكي المواد المخدرة.

مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة العدول المنفذين

استمعت اللّجنة يوم 9 مارس2017 إلى كل من ممثلين عن الهيئة الوطنية للعدول المنفذين ووزير العدل.

- أكد عميد الهيئة الوطنية للعدول المنفذين قصور المنظومة القانونية السابقة على المستوى التشريعي والهيكلي وخدمة حقوق المتقاضي وعدل التنفيذ على حد السواء، كما أشار إلى أن هذا المشروع هو نتاج مسار تشاركي وتوافقي بين الهيئة والوزارة.
- اعتبر الوزير أن القانون عدد 29 لسنة 1995 لم يعد يتماشى مع الواقع ومع تطلعات المهنيين ومقتضيات المصلحة العامة، كما أكد تفاعل الوزارة مع كل التعديلات التي ستقررها اللجنة ليكون مشروع القانون ملائما لأحكام الدستور.

أكد النواب من جهتهم أن المشروع ينقصه شيء من الدقّة، وتساءلوا على الآليات المتاحة لتلافي التنافس مع شركات استخلاص الدّيون. كما بينوا ضرورة إيجاد توازن بين استقلالية عدل المنفّذ وعلاقته المهنيّة بالهيئات القضائية.

مجلس نواب الشعب

o لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجيّة

مشروع القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

استمعت اللجنة يوم 01 مارس 2017 إلى ممثلين عن لجنة المرأة بهيئة الحقيقة والكرامة، وإلى ممثلين عن جمعية صوت الطفل.

- قدّم الممثلون عن لجنة المرأة بهيئة الحقيقة والكرامة بعض مقترحات التعديل المتعلقة ببعض المفاهيم على غرار الطفل والعنف المعنوي والاغتصاب.
- قدّم الممثلون عن جمعية صوت الطفل توصيات ومقترحات بخصوص بعض فصول هذا المشروع ودعوا إلى الترفيع في العقوبة المسلّطة على مشغّلي الأطفال.

وأكّد النواب ضرورة ملائمة مقتضيات هذا المشروع مع المنظومة التشريعية الخاصة بحقوق الطفل.

خصصت اللجنة جلستها ليوم 02 مارس 2017 لتحديد منهجيّة عملها في اطار دراسة مشروع هذا القانون، لتنطلق يوم 09 مارس 2017 في التداول بشأنه. كما واصلت يوم 30 مارس 2017 النظر في فصول مشروع القانون والنقاش حولها.

منظومة حقوق الإنسان وسبل تعزيزها

استمعت اللّجنة يوم 10 مارس 2017 إلى كل من المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب ومرصد الحقوق والحريات، وذلك في إطار تدارس موضوع حقوق الإنسان والوقوف على حقيقة الانتهاكات التي يمكن أن تطال المواطنين وتعزيز الرقابة على مثل هذه الممارسات. وفي نفس السياق استمعت اللّجنة يوم 17 مارس الى وفد عن الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب ويوم 31 مارس 2017 الى الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- اكّد الكاتب العام للمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب تفاقم حالات التعذيب، مطالبا بتعديل قانون السّجون من خلال تغيير نظام التأديب والتخفيف من تسلط الإدارة.
- بيّن أعضاء مرصد الحقوق والحريات أن أكثر من 100 ألف تونسي يخضعون للإقامة الجبرية في ظلّ غياب ضوابط محدّدة لهذا الاجراء.
- تطرّقت رئيسة الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب الى تردّي وضعيّة السّجون. كما تعرّض وفد الهيئة إلى الصّعوبات التي تمنعهم من القيام بعملهم على أكمل وجه، ومن بينها عدم صدور الأوامر التطبيقية التي تنظّم عمل الهيئة.
- شدّد رئيس الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسيّة على ضرورة مزيد دعم التعاون بين الهيئة ومجلس نواب الشعب لمواجهة الممارسات المخلة بحقوق الإنسان وتكريس الحريات.

قرّرت اللجنة استدعاء كل من وزير الداخلية ووزير العدل لطرح مختلف الاشكاليات بصفة مباشرة. كما شدّد النواب على ضرورة توفّر الإرادة السياسية لإيقاف الانتهاكات. هذا وأكّدوا ضرورة العمل على تكريس عدم الافلات من العقاب تجاه المسؤولين على الانتهاكات.

كما بيّنوا ضرورة تنظيم جلسات دوريّة مع الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب للتمكّن من ممارسة دور اللّجنة الرّقابي على الوجه الأحسن لاسيما من خلال تقديم أسئلة شفاهيّة وكتابيّة دقيقة لأعضاء الحكومة وتخصيص جلسات استماع للمعنيّين بالأمر.

ومن جهة اخرى أكد النواب ضرورة تحلّي الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بالجرأة والمصداقية والشفافية من خلال إصدار تقارير متابعة وبيانات تبرز فيها عملها.

مجلس نواب الشعب

o لجنة الماليّة:

مشروع مخطّط التنمية 2016-2020

واصلت اللّجنة عقد سلسلة من الاستماعات ايام **02** و**08** و**17 مارس 2017** وذلك الى كلّ من ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل و ممثلي منظمة "سوليدار - تونس الاجتماعيّة" ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

• قدّم ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل رؤيتهم حول مشروع المخطط، مشيرين الى عدم وضوح اهدافه. وابرزوا من جهة أخرى ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بالنسبة لكافة الشرائح الاجتماعية. كما بينوا أهمية تخصيص مشروع واضح لتبسيط النصوص الجبائية والعمل على إرساء مراقبة جبائية شفافة.

• تساءل ممثلو منظمة "سوليدار - تونس الاجتماعيّة" عن مدى صحة التكهنات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ضمن المخطط وإمكانية تحقيقها. كما أكدوا ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة باسترجاع التوازن الاقتصادي ولاسيما تطوير نسق الصادرات.

• قام الوزير بتشخيص الواقع الاقتصادي مبيّنا أن الوضع العام للتعاون الدولي يتّسم بالصعوبة والتعقيد مبرزا ضرورة تسريع المصادقة على مخطط التنمية.

أكّد النواب من جهتهم أهميّة الدور الذي تضطلع به المنظمة الشغيلة عبر الإسهام في بناء الجمهورية الثانية التي اعتبروها شريكا فاعلا. كما دعى عددمن الاعضاء الى ضرورة التفكير جديا في مراجعة جملة من الاتفاقيات الاقتصاديّة القديمة التي قد تكون ساهمت في تفاقم العجز الاقتصادي. من جهة أخرى أكد الأعضاء ضرورة تحديد ورصد مشاريع التنمية الجهوية انطلاقا من الجهات وليس من المركز.

عدد من مشاريع القوانين

خصصت اللجنة جلستها يومي **09** و **14 مارس 2017** لدراسة عدد من مشاريع القوانين وهي:

- مشروع القانون عدد 02/ 2017 المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

- مشروع القانون عدد 03/ 2017 المتعلق بالموافقة على الاتفاق الخاص بمنح ضمان الدولة للقرض التكميلي المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين الديوان الوطني للتطهير والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع تطهير تونس الشمالية.

- مشروع القانون عدد 04 /2017 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والخاص بالمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.

وقد وافق أعضاء اللجنة على مشاريع القوانين المذكورة بعد الاطلاع على المعطيات المتعلقة بعناصر المشاريع، وكلفتها ومبالغ هذه القروض وشروط التمويل، ورزنامة الانجاز.

كما نظرت اللجنة يومي **17** و**21 مارس** في مشروع قانون عدد 29/ 2017 والذي يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 13 فيفري 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك الأجنبية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والخاص بتمويل مشروع انجاز محطة توليد الكهرباء بالتربينتين الغازيتين ببوشمة. وقد وافق الأعضاء على مشروع القانون بعد أن استمعوا إلى وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة والى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز الذين قدما خصائص المشروع وكلفته وصيغة التمويل وشروط التمويل ومدة انجاز المشروع.

o لجنة الصحّة والشؤون الاجتماعية:

مشروع القانون عدد 59/ 2016 المتعلق بتنظيم محاضن ورياض الأطفال

خصّصت اللّجنة جلساتها أيام **02** و**03** و**08 مارس 2017** لمناقشة فصول مشروع القانون، حيث ناقشت الفصول من 4 الى 27 وأدخلت تعديلات على بعضها، وصادقت على بعضها الآخر في صيغته الأصليّة. واستمعت اللّجنة يوم **31 مارس** الى وزيرة المرأة والأسرة والطفولة التي أكّدت أن سنة 2017 ستكون سنة الطفل بإمتياز. كما قدّمت مقترحات تعديل شملت بعض فصول مشروع القانون. وستواصل اللجنة النظر في المشروع خلال الأيام المقبلة.

مشروع القانون الأساسي عدد 25/ 2017 المتعلق بإرسال فرق طبية صينية الى البلاد التونسية

وافقت اللّجنة **يوم 16 مارس 2017** على مشروع القانون الأساسي عدد 25/ 2017 المتعلق بالموافقة على بروتوكول اتفاق حول إرسال فرق طبية صينية الى البلاد التونسية، بعد التداول في شأنه.

مجلس نواب الشعب

o لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة:

مشروع القانون عدد 11/ 2017 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلة المحروقات.

وافقت اللّجنة يوم **30 مارس 2017** على مشروع القانون عدد 11/ 2017 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلة المحروقات. وقد استمعت في نفس الجلسة الى عدد من إطارات وزارة الطاقة والمناجم، الذين أكّدوا ضرورة إدماج الاستكشاف بالبحث في ما يتعلّق بمجال التنقيب على البترول والغاز، واقترح النواب من جهتهم دمج الرّخصتين شرط ضمان الحق الكامل للدولة عند عثور المستكشف على محروقات. وكانت اللّجنة قد استمعت يوم 01 مارس 2017 إلى خبراء في مجال المحروقات، الذين اعتبروا أن إعداد اتفاقية نموذجية للبحث والاستكشاف ليس خيارا صائبا باعتباره يمنع البرلمان من تسليط رقابته على الاتفاقيات. كما اقترحوا تعديلات، تمثّل أهمّها في إلغاء ادراج رخصة الاستكشاف والبحث في رخصة الاستغلال وتضمين المراقبة التقنية ضمن مشروع القانون.

مشروع القانون عدد 50/ 2016 المتعلق بالتخفيض في المعلوم الموظف على تصدير الفضلات من الحديد وبعملية تصدير ظرفية خلال سنة 2016

ووافقت اللّجنة **يوم 02 مارس 2017** على مشروع القانون، وذلك اثر التداول حول فصوله والمصادقة عليها.

مقترح القانون عدد 22/ 2017 المتعلّق بتعديل القانون عدد 47 لسنة 2013 الخاص بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغيير صلوحية الأراضي الفلاحية.

شرع أعضاء اللّجنة في **02 مارس 2017** في مناقشة مقترح القانون. وأشار النواب إلى أهمية هذا المقترح ودوره في تحسين وضعية العديد من الجهات الأقل حظا في التنمية.

ووافقت اللّجنة يوم **08 مارس 2017** على مقترح القانون إثر الاستماع إلى ممثلين عن وزارة التجهيزووزارة الصناعة.

- أكّد المدير العام للصناعة أن وزارة الصناعة تبارك مقترح القانون لأنه يهدف إلى تمديد العمل بالقانون عدد 47 لسنة 2013 مما سيساهم في إنجاز المناطق الصناعية المبرمجة في المخطط التنموي والتي تبلغ 69 منطقة.
- أكّد ممثل وزارة التجهيز أن هذه المبادرة التشريعية إيجابية لأنّها ستمكن المناطق الداخلية التي لم تخصص فيها أراضي للمساكن الاجتماعية للتمتع بهذا البرنامج وإحداث مناطق سكنية.

ونظّمت اللجنة يوم 15 مارس 2017 لقاء مع السيدة "Julia Verlendin" عضو البندستاغ الالماني عن حزب الخضر، وذلك للاستئناس بالتجربة الألمانية في مجال تشريع القوانين المتعلّقة بإنتاج الطاقة وتبادل التجارب والخبرات في هذا المجال. قدّمت النائبة الألمانيّة تجربة بلدها في مجال التنقيب بـ "التكسير الهيدروليكي"، وهو تقنية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، كما تطرّقت الى مجهودات حزبها في العمل على تقنين هذا المجال والمطالبة بالاتجاه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة للحفاظ على سلامة البيئة. من جهتهم، طرح اعضاء اللّجنة عدّة تساؤلات على غرار كيفية تطوير المسار التشريعي وإيجاد المعادلة الصحيحة بين حسن استعمال الموارد الطبيعية والابتعاد عن الأخطاء التي انتهجتها بعض الدول في هذا المجال، ومخاطر الاستثمار في الغاز الصخري.

o لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي:

مشروع مخطّط التنمية 2016-2020

استمعت اللّجنة يوم 2 فيفري 2017 إلى كل من وزير الشؤون الثقافية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي.

- أعلن وزير الشؤون الثقافية عن انطلاق جملة من المشاريع في إطار المخطط الخماسي 2016-2020 منها مشروع مدن الفنون الذي يسلّط الضوء على الثقافة بالجهات الداخلية ومشروع بعث أيام قرطاج للفنون التشكيلية وأيام قرطاج للشعر داخل الجهات.
- قدّم وزير التعليم العالي والبحث العلمي برنامج الوزارة المندرج ضمن مخطط التنمية والذي يقوم أساسا على الرفع من جودة التعليم العالي والتشغيلية والانفتاح على المحيط، وإعادة الهيكلة وتطوير الحوكمة بتثمين الرصيد الوطني والانخراط في سياق العولمة والعمل على استقلالية الجامعة. كما أشار إلى أن المؤتمر الوطني لتفعيل اصلاح التعليم العالي سيكون في جوان 2017.

من جهتهم، أكّد النواب ضرورة تشجيع الإبداع والمبدعين التونسيين وتفادي استهلاك المنتوجات الثقافية الخارجية، مشيرين إلى النقص في عدد المسارح ودور السينما إلى جانب افتقار إنتاج الكتب المحلية. ومن جهة اخرى أشار أعضاء اللجنة إلى أن اصلاح منظومة التعليم العالي يجب أن يقوم على دراسة حقيقية للواقع وباعتماد المنهج التشاركي وليس على أساس التجارب المقارنة. كما أكّدوا ضرورة إصلاح منظومة "إمد" التي اعتبروها فاشلة على المستوى العلمي وعلى مستوى اندماج الطلبة في سوق الشغل.

نظرت اللّجنة يوم 15 مارس 2017 في مراسلتين تتعلق الأولى بطلب استماع صادرة عن الجمعية التونسية للدكاترة وطلبة الدكتوراه، ووردت الثانية من مجموعة من أساتذة التربية البدنية العاطلين عن العمل.

مجلس نواب الشعب

وقد ارتأى الأعضاء ضرورة الاستجابة الى طلبي الاستماع بهدف مزيد التعرّف على مشاغل أصحابها والسعي الى الاسهام في البحث عن الحلول الملائمة. كما قرّرت اللجنة الشروع في النظر في مشروع القانون المتعلق بتنقيح قانون التعليم العالي، على ان تعقد جلسة استماع في شأنه الى ممثلين عن المعهد العالي للأعمال.

عدد من مشاريع القوانين

صادقت اللّجنة يوم 30 مارس 2017 على عدد من مشاريع القوانين:

- مشروع القانون عدد 12/ 2017 المتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للإستثمار و مشروع القانون عدد 18/ 2017 المتعلق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المتعلقين بالقرضين المسندين لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع نقل الكهرباء.

- مشروع القانون عدد 8/ 2017 المتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون التونسي الإيطالي خلال الفترة 2014 - 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية وعلى تبادل مذكرات تتعلق بقرض إضافي لتمويل "برنامج دعم ميزان الدفوعات".

كما نظر اعضاء اللجنة في نفس اليوم في مشروع القانون عدد 7/ 2017 المتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية وفي مشروع القانون عدد 10/ 2017 المتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للإستثمار والمتعلقين بالقرضين المسندين لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل القسط الأولي من برنامج التطهير الرّامي للحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط.

o لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية:

اجتمعت اللّجنة يومي **09 و14 مارس 2017** للنظر في تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتخابات المجلس الأعلى للقضاء التي تم تنظيمها يوم 23 أكتوبر 2016 والمصادقة على التقرير الذي اعدّته بشأنها. وتضمّن تقرير اللّجنة عدد من الملاحظات تمحورت حول موعد إجراء الانتخابات والإشكالات التي طرحتها مسألة ضبط قائمات الناخبين والصنف الذي ينتمي إليه الناخب.

o لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

صادقت اللّجنة يوم **09 مارس 2017** على تقريريها المتعلقين برأيها الاستشاري حول المسائل المعروضة عليها من مخطط التنمية 2016-2020. ويتعلّق التقرير الأوّل بالمسائل الخاصّة بالمنظومة الأمنية المضمنة بالمجلد الثالث المتعلق بالمحتوى القطاعي لمخطط التنمية في حين يتعلّق الثاني بالمسائل المتصلة بتطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية المضمنة بالمجلد الأول المتعلق بالمحتوى الجملي لمخطط التنمية. واستعرض التقريرين أشغال اللجنة خلال جلساتها المنعقدة في هذا الصدد خلال شهر فيفري.

اللّجان الخاصّة

o لجنة الأمن والدفاع

اجتمعت اللّجنة يومي **6 و27 مارس 2017** لتقييم عملها في الفترة المنقضية وللتداول حول برنامجها المستقبلي. حيث أكد النواب أهمية الدور الرقابي الذي تضطلع به اللجنة على القوات الحاملة للسلاح، كما تعرضوا إلى إمكانية إعداد مبادرة تشريعية تتعلق بآليات وإجراءات الرقابة على القوات الحاملة للسلاح، وذلك لإعطاء صلاحيات أوسع للجنة وتفعيل دورها الرقابي وفقا للنظام الداخلي للمجلس ولتحديد علاقة اللجنة بالسلطة التنفيذية وسبل التعاون بين الجانبين. كما أكد النواب ضرورة تسليط اللجنة رقابتها على التصرف في المال العام وخاصة فيما يتعلق بالصفقات العمومية المتعلقة بشراء الأسلحة. هذا وتم تقديم جملة من الاقتراحات على غرار تنظيم جلسة مشتركة مع وزارتي الدفاع والداخلية لتعميق النقاش في هذه المسألة وتنظيم يوم أكاديمي حول كيفية تجسيد الرقابة.

مجلس نواب الشعب

o لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

استمعت اللّجنة يوم **13 مارس 2017** الى رؤساء كل من الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، وهيئة الرقابة العامة للمالية، وهيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية، حول سبل وآفاق إصلاح وتطوير المنظومة الرقابية وتعزيز نجاعتها وإرساء آليات تعاون مع مجلس نواب الشعب الذين اكدوا ضرورة اعتماد إجراءات لدعم عمل هذه الهيئات وتعزيز استقلاليتها في مجال التشخيص.

كما قدمت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية تقريرها السنوي الثالث والعشرين الذي تمحور حول أبرز نتائج عمليات المتابعة، ونشاط الهيئة في مجالات تنسيق البرامج الرقابية والشراكة، والتوصيات العامة. من جهتهم، دعا أعضاء اللجنة إلى تشريكهم في الاستراتيجيات التي ترسمها الهيئة وأكدوا ضرورة ايلاء هذا الهيكل صلاحيات أكبر ليتمكن من أداء مهامه بطريقة فعالة.

o لجنة التنمية الجهوية

اجتمعت اللّجنة يوم **13 مارس 2017** لتقييم الجلسة العامة التي خصصت لمناقشة تقرير اللجنة حول الزيارات الميدانية لولايات الشمال الغربي، وللنظر في أجوبة أعضاء الحكومة ومدى استجابتها لتوصيات اللجنة. واتفق الأعضاء على تحديد يومي 30 و31 مارس موعدا لزيارة الوسط الغربي "سيدي بوزيد والقيروان والقصرين". كما اجتمعت اللّجنة **يوم 27 مارس** للإعداد للزيارة الميدانيّة المزمع القيام بها. كما تم التداول بخصوص مدى تفاعل الجهات الحكومية المعنية مع توصيات اللجنة بخصوص الزيارة الأخيرة لولايات الشمال الغربي. وأكد النواب على أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به اللجنة ولاسيما من خلال الزيارات الميدانية للاطلاع على البرامج التنموية ومعاينة المشاريع المعطلة والضغط على الحكومة للتسريع في انجازها.

o لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

تناولت اللّجنة في اجتماعها المنعقد يوم **06 مارس 2017** التقرير المتعلق بمتابعة تسوية وضعية المنتفعين بالعفو العام المقدم من طرف رئاسة الحكومة. حيث بيّن الأعضاء ضرورة مزيد التدقيق في المعطيات الواردة فيه عن طريق فريق عمل. كما اكّدوا ضرورة الكشف عن قائمة اسماء المنتفعين بالعفو العام ومزيد التدقيق في هذا الملف ومتابعته بالتنسيق مع رئاسة الحكومة.

تداولت اللّجنة يوم **13 مارس 2017** بخصوص تقريرها المتعلق بجلسة الاستماع إلى هيئة الحقيقة والكرامة حول التقرير السنوي للهيئة لسنة 2015. كما تم التطرق الى الإشكاليات التي يتعرض إليها المتمتعون بالعفو التشريعي العام والمقترحات المقدمة في هذا الشأن على غرار عقد جلسة عمل مع رئاسة الحكومة. وقرّر الأعضاء من جهة أخرى عقد لقاء مع هيئة الحقيقة والكرامة لمتابعة موضوع التحكيم والمصالحة الذي تشمله العدالة الانتقالية.

o لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

نظرت اللّجنة في أجوبة وزارة الشؤون الاجتماعية المتعلقة بأسئلة كتابية حول مسائل تخص الأشخاص ذوي الإعاقة والجمعيات التي تعنى بهم. واعتبر النواب أن ما تقدمت به الوزارة من أجوبة على بعض التساؤلات تعدّ مقنعة، وتعلّقت خاصة بانتدابات ذوي الإعاقة. واكّد النواب من جهة أخرى ضرورة مزيد ربط الصلة مع الجمعيات التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة وبحث إمكانيات التعاون والتنسيق.

o لجنة شؤون التونسيين بالخارج

ناقش أعضاء اللّجنة يوم **06 مارس 2017** موضوع الإعداد لتنظيم ندوة في الخارج حول التوقي من الإرهاب، مؤكدين على أن الهدف من هذه الندوة هو الترويج لتونس ونشر صورة إيجابية عنها وتخفيف المسؤولية عن الجالية التونسية في ظل تورّط تونسيين في بعض العمليات الإرهابية.

نظرت اللّجنة يوم **14 مارس 2017** في وضعية بعض الأطفال التونسيين بإيطاليا الذين رفعت عنهم حضانة أوليائهم وتكفلت بهم مراكز الإيواء الإيطالية. وقرر أعضاء اللجنة الاتصال بوزارة الشؤون الخارجية لمدهم بجميع المعلومات والمعطيات اللازمة حول هذه المسألة. كما أشار النواب إلى أهمية التنسيق مع السلطات الإيطالية على غرار وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بالإضافة إلى البرلمان الايطالي.

مجلس نواب الشعب

o اللجنة الانتخابية

واصلت اللّجنة يوم **13 مارس 2017** النظر في الوثائق المرسلة قصد استكمال بعض الملفات المنقوصة الخاصة بالترشّح لعضوية هيئة النفاذ الى المعلومة. كما تم التداول حول الطعون المقدمة بخصوص عملية الفرز الإداري لملفات المترشحين.

o لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال

اجتمعت اللّجنة يوم **13 مارس 2017** لتحديد المنهجية التي ستتوخّاها في عملها والآليات التي من شأنها أن تساعدها في تحقيق الأهداف المرجوة. وتطرّق النواب الى مسألة الاطار القانوني لعمل اللّجنة الى جانب الفترة الزمنيّة التي سيشملها والجهات التي سيتمّ الاستماع اليها.

كما قرّرت اللّجنة في اجتماعها يوم **27 مارس 2017** عقد اجتماعاتها بصفة دورية كل يوم جمعة، وان يشمل مجال عملها نشاط شبكات التسفير منذ تاريخ الثورة أي 14 جانفي 2011 . كما أكّد الأعضاء ضرورة الاستعانة بتجارب لجان تحقيق في برلمانات اخرى، الى جانب الاستعانة بأجهزة الأمن وأجهزة القضاء للإطلاع على بعض المعطيات.

الزيارات الميدانيّة

27 مارس 2017

أدّى أعضاء لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية زيارة الى مقر هيئة الحقيقة والكرامة، وذلك للإطلاع على سير عملها والتداول بخصوص أبرز الملفات العالقة

30 و31 مارس 2017

أدّى أعضاء لجنة التنمية الجهويّة زيارات الى ولايات الوسط الغربي وذلك للإطلاع على مشاغل الجهة والبحث عن سبل النهوض بالتنمية. وتندرج هذه الزيارات في اطار الدور الرّقابي لمجلس نواب الشعب، حيث أكد الأعضاء أن المجلس سيضغط على الحكومة للدفع نحو تنفيذ القرارات والمشاريع التي تعهدت بها. وذلك استعدادًا للجلسة العامة الدورية المخصصّة للنظر في المشاغل التنموية للجهات

مجلس نواب الشعب

الجلسات العامة

03 مارس 2017: جلسة عامة ممتازة

ميركل: تونس منارة أمل في المنطقة

قدّم كلّ من السيّد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب والسيدة انجيلا ميركلا المستشارة الألمانية خلال هذه الجلسة كلمة، فيما يلي أبرز ما جاء فيهما:

• اكّد السيد **محمد الناصر** رئيس مجلس نواب الشعب أن تونس تسلك طريقا ثابتا نحو الاستقرار وترسيخ اسس نظام ديمقراطي سليم يقوم على التوافق الذي أدى إلى قبول الاخروتغليب مصلحة الوطن العليا. وأضاف أن تحقيق الأهداف الوطنية في التنمية والاستقرار والتقدم يتطلب الاعتماد أولا وبالذات على قدرات شعبنا في مزيد البذل والعمل في كنف التضامن الوطني من أجل غد أفضل، مشيرا إلى الاستئناس بتجارب البلدان والشعوب التي خاضت الانتقال الديمقراطي بنجاح، مبيّنا أن جمهورية ألمانيا الفيدرالية تشكّل خير مثال في هذا المضمار حيث نجحت في إعادة تحقيق وحدتها على أساس التضامن الوطني والعمل الدؤوب. كما اكّد رئيس مجلس نواب الشعب أن تحقيق السلم في المنطقة الإقليمية ومقاومة الارهاب والوهن الاقتصادي يستوجب المضي قدما في انجاز إصلاحات اقتصادية واجتماعية . وابرز ما يتطلبه ذلك من تضحية وعمل جاد، وترفيع الاستثمار والتعاون بين تونس وأصدقائها الألمان والأوروبيين، وذلك بتحويل ديون تونس إلى استثمارات وبالخصوص في الجهات الداخلية والتشجيع على السياحة الألمانية والأوروبية في تونس إلى جانب دعم التكوين المهني والتخصص الجامعي والبحث العلمي.

• بيّنت السيدة **انجيلا ميركل** خلال كلمتها أن البرلمانات هي النبض الأساسي لكلّ الديمقراطيات الحرّة . وأكدت من جهة أخرى استعداد ألمانيا لمواصلة تقديم الدعم لتونس لإرساء النظام اللامركزي ووضع التجربة الألمانية في هذا المجال على ذمة بلادنا، إضافة إلى استعدادها لمرافقة تونس في تكوين الطاقات الشابة والخبرات وذلك ببناء جسر بين المؤسسات التعليمية وسوق الشغل وفق نظام التعليم المزدوج. وأشارت إلى الطاقات الاقتصادية التي تزخر بها تونس، والى أهمية الإصلاحات التشريعية التي قامت بها لإعادة الثقة في نظامها. كما أشارت أن تونس تشكل منارة أمل بالنسبة إلى ألمانيا في هذه المنطقة، مؤكّدة العزم على وضع برامج لتشجيع الاستثمار في إفريقيا للحيلولة دون الهجرة غير الشرعية وحفظ الكرامة الإنسانية . وأكدت أن تونس وألمانيا تجمعهما نقاط مشتركة في ما يتعلق بالتصدي للإرهاب مبرزة ضرورة مضاعفة الجهد وشحذ الطاقات والعمل المشترك من اجل مقاومته.

مجلس نواب الشعب

7 مارس 2017 : جلسة عامة للنظر في التنمية الجهوية بولايات الشمال الغربي

خصّصت هذه الجلسة للنظر في المشاغل التنموية ولمناقشة تقرير لجنة التنمية الجهوية بخصوص زياراتها الميدانية لولايات الشمال الغربي يومي 16 و17 فيفري المنقضي، وذلك بحضور السادة: وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحر، وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، وزيرة المالية وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، وزيرة الصحة، وزير التكوين المهني والتشغيل.

وتتمثل أهم التوصيات التي تضمنها تقرير اللّجنة في ضرورة إيجاد إجراءات استثنائية تتماشى مع وضع تونس التنموي مما يمكّن من اختصار الآجال وتسريع الاجراءات والتقليص من الوثائق الإدارية والحد من المتدخلين وإحالة صلاحيات حقيقية وجدية وفعالة للهذه الجهات مع تركيز آليات رقابية لاحقة لتلافي صعوبات استكمال انجاز المشاريع العمومية التنموية وتسهيل إجراءات الاستثمار وذلك استعدادا لتأسيس وتفعيل اللامركزية والحكم المحلي. بالاضافة الى تسريع المصادقة على مشروع القانون المتعلق بأحكام استثنائية للتسريع في انجاز المشاريع الكبرى وإرساء أسس اللامركزية والعمل على تجسيم مبدأ التمييز الايجابي واقعيا.

وطرح النواب في مداخلاتهم عدة تساؤلات على غرار القوانين التي تمت المصادقة عليها والتي لم يتم استصدار أوامرها الترتيبية والمشاريع التي وقع الإعلان عنها ولم يقع انجازها. كما تطرقوا إلى اشكال المياه الصالحة للشراب بهذه الجهة بالإضافة إلى ظاهرة البطالة. هذا وطالبوا بإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية وبإعداد خطة تنموية جديدة للنهوض بجهة الشمال الغربي.

8 مارس 2017: توجيه أسئلة شفاهية

خصصت هذه الجلسة لتوجيه تسعة أسئلة شفاهية إلى كل من السادة:

- وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.
- وزير تكنولوجيات الإتصال والاقتصاد الرّقمي.
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- وزير الشؤون المحلية والبيئة.

14 مارس 2017: المصادقة على مشاريع قوانين

- الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بـرمته بـ 121 نعم 06 إحتفاظ و07 رفض.

- الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق قرض الشراء وملحقه المبرمين على التوالي بتاريخ 16 أوت 2016 و27 أكتوبر 2016 بين وزارة المالية والبنك الهولندي ABN-AMRO والمتعلقين بتمويل اقتناء خافرتين لأعالي البحار لفائدة وزارة الدفاع الوطني برمته بـ129 نعم 02 إحتفاظ و01 رفض.

- الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند اول طلب المبرم بتونس في 26 ماي 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بقرض تكميلي لفائدة المجمع الكيميائي التونسي لاستكمال إنجاز برنامج التأهيل البيئي. عدد 52/ 2016 برمته بـ97 نعم 12 إحتفاظ و10 رفض.

- الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة المجمع الكيميائي التونسي للمساهمة في تمويل برنامج التأهيل البيئي برمته بـ 98 نعم 13 إحتفاظ و11 رفض.

تمّ خلال هذه الجلسة الإعلان عن استقالة النائب علي بالإخوة من كتلة نداء تونس، ليصبح عدد أعضاء هذه الكتلة 66 .
هذا وتمّ الإعلان عن تغيير تسمية كتلة "أفاق تونس الحركة الوطنية ونداء التونسيين بالخارج" لتصبح "حركة آفاق تونس ونداء التونسيين بالخارج".

15 مارس 2017: المصادقة على مشاريع قوانين

الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للإتفاقية المتعلقة بتبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية إلى الخارج في المادة المدنية والتجارية المبرمة في إطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتاريخ 15 نوفمبر 1965 برمته بـ 145 نعم دون إحتفاظ ودون رفض.

-النقاش العام حول مقترح القانون المتعلق باللجان البرلمانية ولجان التحقيق البرلمانية وارجاء التصويت عليه.
-التصويت على إرجاع مشروع القانون عدد 34/ 2016 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية للتنقيب عن المياه لإعادة النظر فيه وذلك بـ191 نعم 03 إحتفاظ و11رفض.

مجلس نواب الشعب

16 مارس 2017 : جلسة منح الثقة لعضوي الحكومة الجديدين

في إطار تطبيق مجلس نواب الشعب لوظيفته الرقابية التي منحه إياها الدستور، حضر يوم 16 مارس السيد رئيس الحكومة يوسف الشاهد رفقة بقية الأعضاء تحت قبة البرلمان في جلسة عامة خصصت للتصويت على منح الثقة إلى عضوين جديدين هما السيد أحمد عضوم والسيد عبد اللطيف حمام ليتقلد الأول وزارة الشؤون الدينية والثاني كتابة الدولة لدى وزير التجارة والصناعة مكلف بالتجارة.

وإنتهت هذه الجلسة بالموافقة على منح الثقة للعضوين الجديدين بعد قرابة 13 ساعة من النقاش حول أسباب التحوير ودواعيه ومواضيع متفرقة أخرى اثارها النواب بالمناسبة. وتمحورت المواضيع التي اثارها النواب حول الوضع الإقتصادي والأمني والتنمية في المناطق الداخلية ودعم القدرة الشرائية. كما تطرق النواب إلى محاربة الفساد وما تحتاجه من قرارات جريئة وصارمة بالإضافة إلى وضعية بعض فئات المجتمع على غرار عملة الحظائر والبحارة. كما تمت الإشارة إلى الحاجة الملحة لإجراء الانتخابات البلدية في أقرب الآجال.

فيما يلي ابرز ما جاء في كلمتي كلّ من السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلس نواب الشعب.

رئيس مجلس نواب الشعب السيد محمد الناصر:

- الحكومة الحالية هي المسؤولة على انجاز الإصلاحات وهي المسؤولة على إعادة البناء، وهي المسؤولة على تلبية مشاغل المواطنين الأساسية، وهي المسؤولة على إعادة الثقة في المستقبل.

- المجلس واع بأن البلاد تعرف احتقانا اجتماعيا ناجما عن كثرة الحاجيات وتزايد الطلبات، ممّا أدّى إلى الشك واليأس والإحباط ومما يستوجب توضيح الرؤية المستقبلية باعتبارها ضرورة لاسترجاع الثقة والأمل في المستقبل ...

- استرجاع الثقة في المستقبل هو من أوكد الأهداف بالنسبة للحكومة وهو أمر يستوجب تظافر جهود كل الفاعلين : الحكومة ومجلس نواب الشعب، والأحزاب، والمنظمات الوطنية ، والمجتمع المدني على أساس الإيمان بأن النجاح في الإصلاحات، وفي تجاوز التحديات هو نجاح للوطن وللشعب التونسي .

- بالتوازي مع توضيح الرؤية المستقبلية، هناك أولويات لا بد من إدراجها في برنامج العمل الحكومي بهدف تحقيق نتائج ملموسة وحينيّة على غرار :

- الدعم المطلق للعمل الناجع الذي ينجزه الجيش الوطني وأجهزة الأمن في مقاومة الإرهاب واستتباب الأمن في البلاد.
- السيطرة على الأسعار والاعتناء ب " قفة المواطن " .
- مقاومة الفساد بنجاعة وطول نفس.
- تأمين السنة الدراسية وتوفير ظروف نجاحها.
- التسريع في انجاز برنامج الاستثمار في الجهات الداخلية وتفعيل كل عوامل توفير مواطن الشغل.

الفقرة الثانية من الفصل 144 من النظام الداخلي:

إذا تقرر إدخال تحوير على الحكومة التي نالت ثقة المجلس إما بضم عضو جديد أو أكثر أو بتكليف عضو بغير المهمة التي نال الثقة بخصوصها فإن ذلك يتطلب عرض الموضوع على المجلس لطلب نيل الثقة.

السيّد عبد اللطيف حمام كاتب الدولة لدى وزير التجارة

السيّد أحمد عظّوم وزير الشؤون الدينية

مجلس نواب الشعب

رئيس الحكومة السيّد يوسف الشاهد:

- هناك اتفاق على استقرار الوضع الامني في تونس وفي ستة الاشهر الاخيرة حققنا العديد من الانتصارات على الارهاب.
- نحن متمسكون بتحقيق أهداف الثورة ومن أبرز أهدافها التشغيل والذي يمرّ أساسا عبر النموّ.
- التمويلات التي تحصّلنا عليها من ندوة الإستثمار مكّنتنا من تمويل العديد من المشاريع الكبرى لا سيما في قطاع الصحة.
- نؤكّد على أولوية المصادقة على مشروع الطوارئ الإقتصادية لرفع العراقيل التي تعترض المشاريع الكبرى.
- بالإضافة للحرب على الإرهاب بلادنا تقود معركة أخرى في الحرب على الفساد واهم الأسلحة هي الترسانة التشريعية.
- الإرادة الحكومية واضحة وقوية في مسألة حماية المبلّغين عن الفساد.
- سوف تتم المصادقة على قانون الاثراء غير المشروع لبعض اصناف موظفي القطاع العام و سوف يشمل اعضاء السلطة التنفيذية.
- الشرطة البيئية ستنطلق في العمل خلال شهر أفريل بدفعة أولى من الاعوان يبلغ عددهم 300 عون.
- هناك ثغرة في منظومة الصناديق الإجتماعية بـ20000 مليون دينار وفي حال عدم القيام بالإصلاحات ستتحملها ميزانية الدولة.
- من الاصلاحات المطروحة اليوم هي اصلاح منظومة التمويل الاقتصادي التونسي للنهوض بقطاع الفلاحة و الصناعات التقليدية.

28مارس 2017 : المصادقة على مشروع قانون

- المصادقة على مشروع قانون أساسي عدد 2017/27 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 افريل 2016 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء برمته بـ 120 نعم 12 إحتفاظ و02 رفض.

29 مارس 2017 :المصادقة على مشاريع قوانين

- المصادقة على مشروع قانون عدد 2016/26 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 17 لسنة 1986 المؤرخ في 07 مارس 1986 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بملك الدولة العمومي للطرقات برمته بـ 119 نعم 01 إحتفاظ ودون رفض.
- المصادقة على مشروع قانون عدد 29/ 2017 يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 13 فيفري 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك الأجنبية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والخاص بتمويل مشروع إنجاز محطة توليد الكهرباء بالتربينتين الغازيتين ببوشمة برمته بـ94 نعم 04 إحتفاظ و10 رفض.
- المصادقة على مشروع قانون عدد 2017/003 يتعلق بالموافقة على الاتفاق الخاص بمنح ضمان الدولة للقرض التكميلي المبرم في 30 نوفمبر 2016 بين الديوان الوطني للتطهير والبنك الدولي للانشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع تونس الشمالية برمته بـ93 نعم 03 إحتفاظ و03 رفض.
- المصادقة على مشروع قانون عدد 2017/002 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 28 نوفمبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج التأقلم مع المتغيرات المناخية بالمناطق الريفية برمته بـ 94 نعم 03 إحتفاظ و03 رفض.
- المصادقة على مشروع قانون عدد 2017/004 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والخاص بالمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (المرحلة II) برمته بـ96 نعم 03 إحتفاظ و02 رفض.

مجلس نواب الشعب

المجلس الاعلى للقضاء: نحو انفراج الأزمة

بعد مرور أربعة أشهر على انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء لم يتسنى لهذه المؤسسة الدستورية عقد جلستها الأولى رغم انتخاب أعضائها في انتخابات نزيهة وشفافة أشرفت عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 23 أكتوبر 2016، حيث لم تقع الدعوة إلى عقد الجلسة الأولى لهذا المجلس من قبل رئيس الهيئة الوقتية للقضاء العدلي في الآجال القانونية المحددة و ذلك بسبب احالته على التقاعد.

ورغم المساعي لإيجاد حل توافقي بين القضاة ومن ابرزها الجلسات العديدة التي جمعت رئيس مجلس نواب الشعب بكل الأطراف المتباينة في الأراء والمقترحات للتقريب بينها، فإن كل تلك المحاولات لم تفلح في إيجاد حل للأزمة. وتبعاً لذلك تقدمت الحكومة في مستهلّ شهر مارس بمبادرة تشريعيّة نالت مصادقة مجلس نواب الشعب في جلسته العامة المنعقدة يوم 28 مارس 2017 وذلك بعد الإستماع من قبل لجنة التشريع العام إلى مختلف الأطراف المعنية . وتتمثل هذه المبادرة في تنقيح وإتمام القانون الاساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 والمتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

وتبعا لذلك تمّ إسناد صلاحية الدعوة لانعقاد الجلسة الأولى فقط للمجلس الأعلى للقضاء إلى رئيس مجلس نواب الشعب أو أحد نائبيه إذا تعذر عليه ذلك بعد أن كانت موكولة بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 73 من القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 إلى رئيس الهيئة الوقتية للقضاء العدلي دون سواه.

كما شمل التنقيح أحكام الفصل 36 المتعلق بالنصاب القانوني المحدّد لانعقاد جلسات المجلس الأعلى للقضاء، حيث تمت المحافظة على النصاب المشترط لعقد الجلسة الاولى والمتمثّل في الثلثين مع الحط من النصاب المشترط لإنعقاد الجلسة الثانية من النصف إلى الثلث في صورة عدم توفر النصاب في الجلسة الأولى وذلك لإضفاء أكثر مرونة على شروط انعقاد المجلس الأعلى للقضاء.

كما مكن مشروع القانون المصادق عليه المجلس الأعلى للقضاء من الانعقاد رغم الشغور الحاصل في أحد المجالس القضائية وذلك بانتخاب رئيس له ونائب رئيس مؤقتين إلى حين سد الشغور في المناصب المذكورة.

الفقرة الاولى من الفصل 114 من الدستور

يضمن المجلس الأعلى للقضاء حسن سير القضاء واحترام استقلاله. وتقترح الجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة الإصلاحات، وتبدي الرأي في مقترحات ومشاريع القوانين المتعلقة بالقضاء التي تعرض عليها وجوبا، ويبتّ كل من المجالس الثلاثة في المسار المهني للقضاة وفي التأديب.

الأكاديميّة البرلمانيّة تنظّم يوما أكاديميا حول صياغة النصوص القانونيّة

نظمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الجمعة 10 مارس 2017 يوما أكاديميا يندرج في إطار المحور الثاني المتعلق بصياغة النصوص القانونية. ويهدف هذا اليوم الأكاديمي، الذي حضره ثلة من النواب والخبراء وإطارات مجلس نواب الشعب، إلى التعرف على الوظيفة التشريعية للمجلس وأساساً فيما يتعلق بتعديل القوانين وصياغة المبادرات التشريعية والتجانس التشريعي واحترام دستورية القوانين.